

الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
لامسلمين . يذير الى ضرورة « تشكيل
الحكومة الاسلامية » التي تسهر على تنفيذ
قوانين الاسلام هذه . على ان تكون هذه
السلطة بيد « الفقهاء » ورثة النبي ، الذي
كان اولاً وقبل كل شيء رجل الدولة ،
والامام في زمن الغيبة الكبرى . ذلك ان
السلطة اذا كانت بعد غياب النبي (ص)
من نصيب الائمة من نسل عي ابن ابي
طالب (ع) . فانها على اثر اختفاء
الامام الثاني عشر ، وحتى ظهور المهدي
المنتظر ، يجب ان تكون بيد الفقهاء من
كبار المجتهدين . كما جاء في الحديث
التالي :

« قال امير المؤمنين علي (ع) : قال
رسول الله (ص) : اللهم ارحم خلفائي -
ثلاث مرات - ، قيل : يا رسول الله ،
ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يأتون من
بعدي يروون حديثي وسنتي ، فيعلمونها
الناس من بعدي » (اوردته الامام الخميني
في الصفحة ٥٦ من الكتاب) .

وفي الفصل الاخير ، يدعو الامام رجال
الدين الشبان الى محاربة الحكومات
العميلة القائمة على القوانين الوضعية
التي جاء بها الاجنبي ، والتي تخدم
المصالح الاقتصادية لهذا الاجنبي . داعياً
الى طرد رجال الدين الذين يحاولون ان
يقدموا التغطية الدينية لهذه الحكومات
الكافرة . وقد حدد الامام الخميني طريقة
القضاء « على الحكومات الجائرة »
كالاتي (ص ١٤٥) :

١ - مقاطعة المؤسسات التابعة للحكومة
الجائرة .
٢ - ترك التعاون معها .

٣ - الابتعاد عن كل عمل يعود نفعه
عليهم .

٤ - تأسيس مؤسسات قضائية ومالية
واقتصادية وثقافية وسياسية جديدة .

الامثلة في تاريخنا العربي القريب
والراهن (او ايدولوجيا الطبقة العاملة .
والامثلة على ذلك عديدة في « العالم
الثالث » .

الثورة الايرانية قطعت مع ذلك . ولم
تسع الى جعل الشعب الايراني يتبنى
ايدولوجيا طرف مقموع في الغرب ، بل
احدثت المصالحة التاريخية ، بين الشعب
المقهور وثقافته المقهورة . بين الشعب
المنتهك و « ايدولوجيته » المنتهكة .

وهي كذلك ، بصدد احداث المصالحة بيننا
وبين النص الخميني القديم (في ذاته وفي
منطلقاته الفكرية) . وها ان دور النشر
يصدد اعادة نشر النصوص الخمينية ، اذ
اصبح بين يدي القراء حتى الان كتابان
للامام الخميني ، اولهما « دروس في
الجهاد والرفض » والثاني « الحكومة
الاسلامية » ، الذي صدر عن « دار الطليعة »
في بيروت . وهو عبارة عن محاضرات
القاهها آية الله الخميني منذ عشر سنوات ،
وطبعت في حينها في النجف الاشرف
تحت عنوان « ولاية الفقيه » .

هذا الكتاب الاخير ، وهو الذي سنتناوله
هنا ، موزع على ثلاثة ابواب ، بعد المقدمة :

١ - ادلة ضرورة تشكيل الحكومة
(الاسلامية) : من ص ٢٣ الى ص ٤٠ .
٢ - نظام الحكم الاسلامي : من ص ٤١
الى ص ١٠١ .

٣ - سبيل للنضال من اجل تشكيل
حكومة اسلامية : من ص ١١٩ الى ص
١٥٠ .

بعد ان يدلل الامام الخميني في المقدمة
على ان قوانين الاسلام لا تتعلق فقط
« بالحيض والنفاس » كما يقول الاستنراق
الغربي والمحلي ، بل انها تمس جميع اوجه